

# الدروس المستفادة من التجربة المالية

أ. وفاء لطفي\*

(١) إيجاد ثقافة الحوار والتعايش بين كافة أديان وأعراق وأطياف المجتمع الماليزي (المالايون، الصينيون، الهنود) من أجل بناء وتنمية ماليزيا المشتركة مما أوجد بيئة مستقرة أساسها التسامح والتعايش والمشاركة في البناء والتنمية الشاملة. فالماليزيين بغض النظر عن انتمائهم العرقي فخوريين بكونهم ماليزيين، بالرغم من أنهم وفي وقت من الأوقات كانوا لا يؤمنوا بذلك (بعد الاستقلال مباشرة وكان البلد فقيراً جداً ولم يشعر الناس بالفخر بالانتماء إليه) لكن اليوم يشعر الماليزيون بالفخر ببلدهم وإنجازاتهم، وبشكل عام لو سألت عن هويتهم سيقولون: إنهم ماليزيون بصرف النظر عما إذا كانوا هنوداً أو صينيين أو ملاويين، لذا هناك تماسك وبسبب هذا التماسك هناك شعور أكبر بالانتماء إلى البلد مع وجود اختلاف في الأعراق<sup>(٢)</sup>.

(٢) نجاح الدولة في إيجاد وحدة قومية في المجتمع المتعدد العرقيات بصياغة مبادئ محددة تطبق على الجميع وتمثل في الوقت ذاته الرابطة التي تربط الجنسيات جميعاً، وتعرف هذه المبادئ باسم "روكونجارا" أي الإيديولوجية القومية، وتتلخص تلك المبادئ في الأيمان بالله، والاخلاص للملك والدولة، وإعلاء كلمة الدستور وسيادة قانون الاخلاق الحميدة، والسلوك الجيد متبعاً في ذلك سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسية مستفيداً من أجواء الاستقرار الاقتصادي ومعدلات النمو المرتفعة التي حققتها ماليزيا.

(٣) الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام، اي التمسك بتعاليم وقيم الدين الإسلامي الحنيف في إدارة شؤون البلاد والعمل به مع إيجاد مساحة للحريات الخاصة. حسب تنوع ثقافة وعادات المجتمع<sup>(١)</sup>. ثم التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنوع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك

(٢) - لقاء تليفزيوني مع محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا سابقاً)، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠١.

(١) - هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص ١٠.

بالتجارب الناجحة ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلده.

(٤) تجاوز الظروف وبناء الوطن بالجدية، لزرع روح التحدي والإخلاص لماليزيا المشتركة (المالاي، الصينيون، الهنود). إذ كان هذا شيئاً أساسياً في فكر القيادة الماليزية، ولتحقيق هذا اعتمدت ماليزيا- ولكن بدرجة ليست بالكبيرة على قروض من اليابان، فهي ثاني أكبر مستثمر في ماليزيا بعد أمريكا، ولكن الادخار المحلى ظل هو التمويل الأساسي، وهو أيضا العنصر الحاكم الذي لعب دوراً هائلاً في مشروع تطوير ماليزيا- حيث ارتفع معدل الادخار في البلاد حتى وصل إلى ٣٥ من إجمالي الناتج القومي، إذ تجاوزت المدخرات العائلية قيمتها في ٢٠٠٥ ما يصل إلى ٧٠ مليار دولار وهذه المدخرات ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير البنية الأساسية، بالإضافة إلى أن فائض صادرات ماليزيا ساهم في توفير فرص عمل لجميع خريجي الجامعات، بحيث لا يوجد عاطل واحد في البلاد بل أصبحت ماليزيا من أهم الدول الآسيوية المستقبلية للعمالة<sup>(٢)</sup>.

(٥) التركيز على التنمية البشرية وزيادة معارف وقدرات ومهارات وأخلاقيات العمل وجعلهم شعباً متسلحاً بأهم أدوات وعناصر التسليح من خلال التعليم والتدريب والإبداع في كافة مجالات العلوم والمعارف والمهن للانتفاع من هذه القدرات لصالح الشعب الماليزي ورفاهيته واستقراره اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

(٦) ضرورة تمتع كل من السلطة السياسية والإدارية بمستوى عالى من اللامركزية، وهو الواقع الذي تتكره كثير من الدول العربية في ظل تجذر مفاهيم المركزية لفترات طويلة، حيث ترسخت هذه المفاهيم ومازالت تمثل عاملاً حاكماً في عملية صنع القرار، إضافة أن نسق المعتقدات السياسية في كثير من الدول العربية يعكس عدداً من التوجهات السلطوية التي نبذت العديد من القيم الليبرالية الأخرى كالمنافسة السياسية وحكم الأغلبية وحقوق الأقلية.

(٢) - عادل الجورجى، مرجع سابق، ص ١٦.

٧) التأكد على أن الديمقراطية ليست هي أسهل نظام للحكم في بلد منقسم بالدين والعرق. وفي هذا الصدد يقول محاضير انه من حماقة أن نطن انه بالقفز إلى الديمقراطية سوف تحل مشاكل الدول، والأكثر حماقة هو أن ندمر ونقتل لكي نفرض ديمقراطية من الخارج<sup>(١)</sup>.

٨) التركيز على تهيئة أفراد المجتمع لمرحلة التغيير والعمل على تحرير أفراد المجتمع من التخلف والفقر والمرض وتدني مستوى دخول الأفراد ومن الانقسام والتناحر وزيادة فرص الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد المالية والطبيعية والعمل بنظام ترشيد النفقات الحكومية وزيادة الدخل القومي حتى على مستوى الأفراد حتى يمكن قهر الفقر وبناء الإنسان الماليزي المنتج في بناء وطنه.

٩) الاهتمام الكبير بالتعليم العام والجامعي والتقني والمهني لضمان مخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير وقادرة على تحمل المسؤوليات والمهام للمرحلة الانتقالية ويتفق مع متطلبات خطة ورؤية ٢٠٢٠. فشعورا بأهمية التعليم تخصص ماليزيا ٢٠% من ميزانيتها القومية للتعليم، وهي نسبة أعلى مما تنفقه على الدفاع مثلا، كما عملت على تشجيع التعليم لدرجة أن لديها على حد قول محاضير محمد ٥٠,٠٠٠ طالب يدرسون في الخارج، بالإضافة إلى عدد مماثل له من الطلاب يدرسون في جامعات ومعاهد البلاد مع التركيز على دراسة العلوم والتكنولوجيا وعلوم التنمية، لبناء القوة العاملة التي تحتاجها لتطوير البلد<sup>(٢)</sup>.

١٠) وجود إرادة سياسية، فالقيادة الماليزية كانت ومازالت لها دور محوري وفاعل في قيادة قاطرة النمو حيث عادة ما يكون للقيادة السياسية الناجحة رؤية واضحة تتيح لها الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة ثم تنفيذ سياساتها في التوقيتات المناسبة، ولذلك عرف محاضير محمد بمهندس التنمية<sup>(١)</sup>.

(١) - محاضير محمد، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، خطبة أقيمت في نادى دينرزمكتب تروس انجكاتان تننيرا، في فندق رينا شانس في كوالالمبور، ماليزيا، ١١ مايو ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٣١.

(٢) - لقاء تليفزيوني مع محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا سابقاً)، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠١.

(١) - هدى مينكيس، التجربة الماليزية ودروس مستفادة، جريدة الأهرام، ٩ يونيو ٢٠٠٧، ص ١٠.

١١) فتح المجال للشراكات والمستثمرين الأجانب مما ساعد على خلق فرق العمل وتحسين مستوى الدخل وإيجاد فرص أكبر للتعلم والتدريب، وكنتيجة لتبني هذه الاستراتيجية فقد ارتفع دخل الفرد الماليزي لإضعاف كثيرة خلال العشرين سنة الأخيرة مع تسجيل ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية.

١٢) التركيز على الاعتماد على الذات وعدم التبعية لصندوق البنك الدولي والبنوك الدولية الأخرى وغيره من المؤسسات المالية الدولية والأجنبية. فمن أبرز أسرار نجاح ماليزيا، هو إنها لم تقترض من صندوق النقد الدولي رغم الأزمات التي عصفت بها. وفي هذا الصدد، يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن الحكومة الماليزية التي تخطط أن تجعل من ماليزيا بلداً صناعياً بالكامل بحلول عام ٢٠٢٠م قد نجحت في اجتياز الأزمات الاقتصادية التي مرت بها وأخرها التي حدثت في عام ١٩٩٧م، حيث أدت هذه الأزمة التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا إلى فقدان العملة الماليزية (الرنجت) نصف قيمتها تقريباً وبالرغم من هذا تمكنت حنكة محاضير محمد وفي أقل من عامين فقط من إنقاذ الاقتصاد الماليزي من الكساد ومن المزيد من الاضطرابات بل تمكنت الحكومة من إعادة الاقتصاد الماليزي إلى سكة نموه من جديد وبمعدلات عالية<sup>(٢)</sup>.

١٣) محاربة كافة أنواع الفساد الإداري وتفعيل دور المؤسسات الرقابية لضمان عدم إساءة استخدام الوظيفة العامة والسلطة وهذا أحد أدوات نجاح التجربة الإدارية لماليزيا.

١٤) السعي الدائم لاكتشاف المواهب وتطويرها وإيجاد البيئة المناسبة للعمل والإبداع وتحفيز وتشجيع المخلصين لأعمالهم وبلادهم ومكافأة المتميزين المخلصين لأعمالهم وبلادهم والإشارة إليهم في كل المناسبات الوطنية مما أوجد بيئة محفزة للتنافس والتميز بين كافة أعراق الشعب الماليزي دون تفرقة.

(٢) - <http://www.qahtaan.com/vb/showthread.php?t=710>

١٥) تطبيق إدارة بفاعلية متناهية لإنجاز الأعمال والمشاريع الحكومية والخاصة وبجودة عالية ودون أي تأخير، وتسليم المشاريع في وقتها وهذا من أهم الأمور التي تحرص عليها الحكومة الماليزية وهو أحد أسباب نجاح التجربة الماليزية.

١٦) الانفتاح على تجارب الآخرين برؤية مدروسة، وقد حرصت ماليزيا على إرسال بعثات دراسية وتدريبية لليابان وكوريا وبعض الدول الأخرى للإطلاع واستتبات التقنية والتجارب الناجحة.

١٧) تحديث الأنظمة والسياسات الإدارية وتطويرها لتتناسب ومتطلبات مرحلة الرؤية والتغيير الذي تشهده ماليزيا مع إيجاد الإدارة الفاعلة القادرة على التنفيذ.

١٨) العلم بمفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تهتم بتحسين العمل والإنتاج (سلع-خدمات) بجودة ودقة عالية وبدون أي تأخير في التسليم مع الاهتمام بنشر ثقافة الوقاية من الأخطاء قبل حدوثها والعمل بروح الفريق الواحد.